

موضوع العدد

مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب

ينعقد في مدينة دبي المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب تحت رعاية صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، تحت شعار "الاستثمار في تقنية المعلومات" خلال الفترة من 12-14 تشرين الثاني / نوفمبر 2001. وقد وجد المؤتمر تجاوباً كبيراً من رجال الأعمال والمستثمرين العرب، مما يؤشر إلى مشاركة واسعة من المستثمرين. وتعزى الاستجابة الواسعة للمؤتمر إلى الأهمية الكبيرة لمكان انعقاده، إذ سيعقد في مدينة دبي التي أصبحت مركز إشعاع معلوماتي وإعلامي، فهي تضم مدينة متكاملة للإنترنت وأخرى للإعلام، مما يؤهلها لتكون صرحاً لتجميع الخبرات العربية والدولية ومركزاً متقدماً لتعبئة إمكانات الاستثمارات العربية في هذا المجال وتوجيهها.

ويمثل مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب ملتقى دورياً للمشاركين فيه ومنبراً يجمع أطراف العملية الاستثمارية لتبادل المعلومات والمزاوجة بين فرص الاستثمار البيئي وخدمات التمويل والإدارة والتسويق والضمان.

وقد جاءت فكرة إنشاء المؤتمر انطلاقاً من أهمية وضع آلية تجمع أصحاب الأموال والمشاريع في الدول العربية داخل المنطقة العربية وتسد فجوة الترويج في مجال الاستثمار وتساعد على عودة الرساميل العربية المهاجرة إلى الدول العربية التي تؤكد التجارب المتعلقة بالاستثمار أنها الملاذ الآمن للأموال العربية. وحرصاً من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية وجامعة الدول العربية على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاستثمار في الدول العربية، باشرت هذه الهيئات الثلاث بتنظيم مؤتمر دوري لرجال الأعمال والمستثمرين العرب منذ عام 1982، بهدف توفير فرص اللقاء بين المستثمرين وأصحاب المشاريع في الدول العربية سعياً لفتح آفاق الاستثمار البيئي وتوسيع مجالاته، والعمل على إزالة ما يواجهه من عقبات وتوفير أسباب نموه من خلال التبادل المنظم للمعلومات عن فرص الاستثمار، والاطلاع على مستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وقد التقى المستثمرون العرب في إطار هذا المؤتمر في ثمانية أدوار انعقاد له كان أولها في الطائف (1982)، ثم الدار البيضاء (1983)، والكويت (1986)، وتونس (1988)، ودمشق (1993) والإسكندرية (1995)، وبيروت (1997)، وتونس (1999)، وشارك في أعمالها حوالي أربعة آلاف وسبعمئة مشارك، كان حوالي 70% منهم من رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وحوالي 17% من الأجهزة الرسمية المشرفة على الاستثمار في الدول العربية، وحوالي 13% من مؤسسات التمويل وخدمات الاستثمار الوطنية والعربية والدولية، وهي نسب تعكس توليفة متوازنة من الجهد الجماعي المنظم من ناحية، واقتسام المهام من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للمؤتمر يتمثل في الترويج للاستثمار في الدول العربية بطريقة تكاملية وتراكمية تتناول كافة جوانب عملية الترويج، فقد ركز كل مؤتمر من المؤتمرات الثمانية أنفة الذكر على موضوع محوري يلبي تطلعات المستثمر العربي واهتماماته ويأخذ في الاعتبار التطورات العربية والإقليمية والدولية. وقد شملت هذه المحاور الرئيسية التعريف بالإطار القانوني المنظم للاستثمار في الدول العربية والمشروعات المشتركة كوسيلة فعالة للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي والاستثمار في قطاع الصناعة وأثر الأسواق المالية في تشجيع تدفق الاستثمار واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والتجارة العربية البيئية والاستخدامات في الدول العربية والاستثمار العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي وتنمية الصادرات والاستثمار

والمتغيرات العربية الدولية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل لتنمية الاستثمارات العربية البينية.

ويشير تحليل مجمل الكلمات وحلقات الترويج والأوراق المقدمة للمؤتمر في أدوار انعقاده الثمانية الماضية، والتي بلغت (275) أنها تتوزع بواقع (84) كلمة، و (100) ورقة عمل، و(35) ورقة قطرية و(56) ورقة ترويجية. وتناولت هذه الأوراق كافة جوانب الترويج للقطر أو القطاع أو المشروع.

وبلغ عدد الفرص الاستثمارية التي تم عرضها في إطار المؤتمرات الثمانية حوالي (1400) فرصة شملت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. كما قامت المؤسسة بالترويج لأهم هذه الفرص في نشرتها الدورية "**ضمان الاستثمار**" التي تعنى بشؤون الاستثمار في العالم العربي وتصل إلى حوالي 6000 جهة، كما قام الاتحاد العام للغرف العربية برصد هذه الفرص في الكتاب الذي يصدره عن فعاليات كل مؤتمر.

أما فيما يتعلق بالقرارات والتوصيات التي صدرت عن أدوار انعقاد المؤتمرات الثمانية فيمكن تصنيفها في سبع مجموعات عريضة تتعلق بما يلي:

- أهمية الاستثمار الخاص في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية مع ملاحظة تغير التركيز العام حسب تطور الظروف الاقتصادية والإقليمية والدولية، إلا أن العمل العربي المشترك وأهمية تدفق الاستثمارات كانا القاسم المشترك في كل هذه المؤتمرات.
 - أهمية إنشاء وتطوير أسواق المال العربية كأحدى الآليات الأساسية لتشجيع تدفق الاستثمارات البينية.
 - دعم النشاط الإعلامي المرتبط ببحث المستثمرين العرب على توظيف استثماراتهم في الدول العربية في المجالات الإنتاجية.
 - إنشاء شركات عربية في مختلف القطاعات ودعم مثل هذه الشركات بعد قيامها.
 - الحرص على دورية ومواصلة انعقاد المؤتمر.
 - متابعة توصيات وقرارات المؤتمر، إذ عهدت الأمانة الفنية للمتابعة إلى الأمانة العامة للاتحاد العام للغرف العربية.
 - التنسيق بين المؤسسات العربية في مجال المعلومات الاستثمارية.
- وقد تمخض عن هذه القرارات والتوصيات جملة من النتائج منها إنشاء الشركة العربية للاستثمار الزراعي، والشركة العربية للاستثمارات السمكية، والشركة السعودية للثروة السمكية. كما تم الترويج للعديد من الفرص الاستثمارية والتشاور بشأنها.

تطورات استثمارية

تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000

وفق تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 الذي تصدره منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً لتبلغ حوالي 1.3 تريليون دولار بنسبة 18% عن مستواها لعام 1999 بلغت حصة الدول المتقدمة منها حوالي تريليون دولار (79%) وحصة الدول النامية حوالي 240 مليار دولار (19%) وحصة دول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا حوالي 25 مليار دولار (2%)، وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول هذه المجموعة الأخيرة بلغت نسبة 17.6% من إجمالي الاستثمار الكلي فيها عام 1999 مقارنة مع نسبة 8.8% عام 1994.

وقد قاد نمو التدفقات الواردة إلى الدول النامية منطقة آسيا وخاصة الصين وهونج كونج، بينما تراجع التدفقات الواردة إلى منطقة أفريقيا بنسبة 13%، خاصة إلى انجولا والمغرب وجنوب أفريقيا، بحيث بلغت نحو 9 مليارات دولار عام 2000 (مقارنة مع 10.5 مليار دولار عام 1999) وشكلت ما نسبته 1% من التدفقات العالمية، وبلغت حصة الدول العربية في شمال أفريقيا منها حوالي 2.6 مليار دولار، ورغم ذلك ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الاستثمار الكلي في أفريقيا إلى 9.9% عام 1999 مقارنة مع 2.6% عام 1990 مما يدل على استمرار اتجاه التحسن رغم بطئه وصغر حجمه. من ناحية أخرى شهدت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاضا في التدفقات الواردة عام 2000 بنسبة 22% لتبلغ 86 مليار دولار خاصة في الأرجنتين وتشيلي بينما حافظت البرازيل على كونها أكبر مستفيد من هذه التدفقات (34 مليار دولار).

وقد شكلت صفقات الاندماج والتملك القوة الدافعة في نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول المتقدمة التي استحوذت على نحو 93% من هذه العمليات، وقد بلغ عدد صفقات الاندماج والتملك الضخمة (التي تزيد على مليار دولار) حوالي 175 عملية عام 2000 مقارنة مع 114 عملية عام 1999، وتضاعفت قيمة هذه الصفقات لتبلغ 1144 مليار دولار عام 2000 مقارنة مع 766 مليار دولار عام 1999. وقد شكلت عمليات الاستحواض المكون الرئيسي لهذه التدفقات خاصة في دول أمريكا اللاتينية، التي شهدت زيادة ملحوظة، وكذلك دول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا، التي تضاعفت فيها عمليات الاستحواض خلال عامي 1999 و 2000.

ويشير الجدول المبين أدناه إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قد تضاعفت بما يزيد على (6) مرات خلال الفترة من 1990-2000 على مستوى العالم، وأنه بمتابعة حصة المجموعات الثلاث الرئيسية بالنسبة المئوية من الإجمالي خلال هذه الفترة يلاحظ أن حصة الدول المتقدمة تراجعت من 81% عام 1990 إلى 56.8% عام 1997 ثم عادت إلى الارتفاع إلى 79% عام 2000، وتطابق ذلك مع ارتفاع حصة الدول النامية من 18% عام 1990 إلى أعلى نسبة لها عام 1997 حول 39% ثم عادت إلى الانخفاض إلى 19% عام 2000 أما دول الاقتصادات المتحولة في وسط وشرق أوروبا فقد بدأت بحصة ضئيلة عام 1990 بلغت 0.3% ثم ارتفعت إلى 4% عام 1997 وانخفضت إلى 2% عام 2000.

ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي إلى حدوث الأزمة المالية الآسيوية صيف عام 1997 وامتداد آثارها إلى مناطق أخرى في العالم منها روسيا والبرازيل، ثم نجاح الجهود الدولية لاحتواء هذه الأزمة وتقليل الأضرار الناجمة عنها.

توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 1990-2000

(مليار دولار، % من العالم)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1271	1075	693	478	385	331	257	222	169	156	202	العالم
1005	830	483	271	220	203	145	133	105	109	164	الدول المتقدمة
79.1	77.2	69.8	56.8	57.1	61.5	56.5	69.8	62.6	70.1	81.3	
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
240	222	188	187	152	113	106	82	59	44	37	الدول النامية
18.9	20.7	27.2	39.2	39.6	34.2	41.1	37.2	34.8	28.3	18.4	
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
25	23	21	19	13	14	6	7	4	3	1	دول وسط وشرق

%2.0	%2.2	%3.0	%4.0	%3.3	%4.3	%2.3	%3.0	%2.6	%1.6	%0.3	أوروبا
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	--------

المصدر: قاعدة بيانات اونكتاد، أغسطس 2001.

من الوطن العربي

السعودية:

تواصل المملكة العربية السعودية جهودها مكثفة لتوفير الخدمات المختلفة لمواطنيها. فقد دشنت الشركة السعودية للكهرباء - فرع المنطقة الوسطى - مشروعين لإطلاق الخدمة الكهربائية في ضاحية لبن (غرب الرياض) وأحياء المونسية والرمال (شمال شرقي العاصمة) بكلفة إجمالية بلغت حوالي 133 مليون دولار. وتشمل خدمة هذين المشروعين حوالي 17 ألف مشترك، كما تم تنفيذهما من طرف مقاولين سعوديين بالكامل، وبأفضل المواصفات العالمية بما يحقق أعلى مستويات الخدمة الكهربائية للمشاركين.

من جهة أخرى ستدخل مدينة الرياض - ابتداءً من عام 2002 مرحلتها الأولى في استخدام الغاز بشكل واسع كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية ولدعم التوسع في الصناعات التي تستخدم هذه المادة كلقيم ضمن خطة حكومية متكاملة يتم من خلالها تمديد لأنظمة نقل الغاز إلى المنطقة الوسطى ليحل محل البترول في توليد الطاقة الكهربائية والى مختلف مناطق البلاد مستقبلاً. وتسعى الحكومة إلى تعميم تجربة المنطقة الشرقية التي يستخدم فيها حالياً الغاز بشكل واسع كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر والتشغيل للمرافق العامة والصناعات. ويتميز الغاز الطبيعي بانخفاض تكلفته مقارنة بالوقود خاصة في ظل المناخ التنافسي الإيجابي الذي تشهده اسواق المملكة مما يجعل المصانع قادرة على مضاعفة قيمتها المضافة، خاصة الصناعات المرتبطة بالميثان والايثان والبروبان والبيوتان والبنزين الطبيعي مما يجعلها في وضع تنافسي مناسب في الأسواق المحلية والعالمية.

وفي هذا الاطار يتوقع أن تنتهي شركة "ماكونال دويل العربية السعودية المحدودة" وهي إحدى الشركات المتخصصة في أعمال الغاز مطلع عام 2002 من تنفيذ مشروع إيصال الغاز الطبيعي إلى محطة توليد الكهرباء السابعة والمصانع الواقعة في المدينة الصناعية الثانية بالرياض، بقيمة 6.6 مليون دولار لحساب شركة "توزيع الغاز الطبيعي المحدودة" وسيستفيد من هذا المشروع في مرحلته الأولى 25 مصنعاً.

إصلاحات جديدة في الاقتصاد الجزائري:

أعلنت الحكومة الجزائرية حل كل الشركات القابضة خلال الشهر الحالي وتخصيص المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية مثل شركة "سونطراك" الأخيرة وبتناول القرار بالدرجة الأولى 60 مؤسسة حكومية تبلغ ديونها 1200 مليار دينار جزائري تراكمت في الأعوام العشرة وسيتأثر حوالي 200 ألف عامل بالقرار.

وبمقتضى النص الجديد يخلف مجلس مساهمات الدولة المجلس الوطني لمساهمات الدولة في حين تم حل الشركات القابضة والأمانة التقنية الدائمة ومجلس التخصيص والهياكل التابعة لها. وستضم المجمعات الصناعية (83) والمؤسسات العامة الاقتصادية غير المنخرطة (239) ستنتظم نفسها على شكل كتلة حسب منطقتي الفروع بينما سيتم جمع المؤسسات العامة المحلية في مجموعات جهودية. ويتضمن الإجراء الجديد تأسيس لجنة لمراقبة عمليات التخصيص تمارس المراقبة وترفع

تقريرها إلى رئيس الحكومة. كما سيتم قريباً تأسيس مجلس وطني للاستثمار يتبع لسلطة رئيس الحكومة ويعنى بمهمة عرض الاستراتيجية والأولويات لتطوير الاستثمار.

البحرين:

أكدت مؤسسة نقد البحرين أنها تعترم طرح صكوك تأجير إسلامية هي الأولى من نوعها الشهر الحالي. وسيتم التعامل فيها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في البحرين والأفراد الراغبين في الاستثمار في هذه الصكوك، من خلال المؤسسات المالية والبنوك العاملة في المنطقة. يبلغ حجم الإصدار 100 مليون دولار، لمدة 5 سنوات تبدأ 3 سبتمبر (أيلول) 2001 وتنتهي 3 سبتمبر (أيلول) 2006، بمعدل تأجير ثابت قدره 5.25% سنوياً. ويبلغ الحد الأدنى للاكتتاب 10 آلاف دولار. وتتمتع الصكوك بضمان مباشر وغير مشروط من حكومة البحرين، كما أنها قابلة للتسييل ببيعها من خلال المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك التجارية العاملة في هذه الصكوك بالسعر السائد في السوق. ومن المتوقع أن تسهم هذه الصكوك في تعزيز الجهود المبذولة لإنشاء السوق المالية الإسلامية التي تعمل المؤسسة لإنشائها في البحرين بالتنسيق مع جهات أخرى منها البنك الإسلامي للتنمية وعدد من البنوك المركزية.

شركات التأمين العربية تواجه تحديات متعددة:

رصدت دراسة أعدها الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين بعنوان "تأثيرات العولمة على صناعة التأمين العربية" عدة تحديات تواجه شركات التأمين العربية منها ضعف الوعي التأميني لدى العملاء يصاحبه ضعف الجهاز الإنتاجي لدى شركات التأمين مما انعكس بشكل سلبي على نتائج القطاع، إذ مازالت أقساط التأمين العربية في حدود 6 مليارات دولار سنوياً بنسبة 3 في الألف من إجمالي أقساط التأمين في العالم، مقابل أقساط بمليارات الدولارات في دول أقل في مواردها الطبيعية وتعداد سكانها من الدول العربية. كما يتراوح متوسط نصيب الفرد السنوي في الإنفاق على التأمين بين 8 دولار - 277 دولار. وتمثل أقساط التأمين حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وعلى الرغم من وجود 15 شركة إعادة تأمين عربية متخصصة والمجمع العربي لإعادة التأمين فإن أقساط التأمين العربية المعاد تأمينها لا تتجاوز 15%، مما يعني وجود تسرب كبير للأقساط خارج المنطقة العربية. وأكدت الدراسة أن المخاطر التجارية تزداد كلما اقترب عام 2005 وهو موعد تحرير تجارة الخدمات بموجب اتفاقية الجاتس في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وتهدد أكثر من 400 شركة عربية عاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين. كما أن حصر شركات التأمين العربية نشاطها في التأمين الطبي والتأمينات الشخصية، وقلة الانفتاح على الخدمات التأمينية في الأنشطة التجارية المختلفة وضعف الكوادر البشرية، أسباب مباشرة ومعيقة أمام مواكبة التطورات العالمية المتلاحقة.

وفي هذا الإطار خلصت الدراسة إلى أهمية انفتاح الشركات العربية للتأمين على الخدمات التأمينية المرتبطة بالأنشطة التجارية وتطوير برامج التدريب والتكوين للكوادر البشرية العاملة في مجالات الاكتتاب وتسوية الطلبات والاستثمارات، والتعامل مع أصول التكنولوجيا المتقدمة خاصة مجال التجارة الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى أهمية تأسيس الشركات الخاصة العربية والأجنبية مع تعديل التشريعات القائمة لصناعة التأمين لتتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتشكيل سوق تأمين عربي واحد لمواجهة تحديات مخاطر تحرير التجارة الدولية خاصة على قطاع الخدمات.

معلوماتية

الاتجاهات المؤثرة في الاقتصاد الرقمي

أصدرت شركة "سوفتوير أند إنفرميشن إندستري أسوسيشن" في تشرين الثاني (نوفمبر) 2000 دراسة بعنوان "الاتجاهات المؤثرة في الاقتصاد الرقمي لعام 2000"، وهي الدراسة الأولى من نوعها في سلسلة من الدراسات المماثلة التي سيتوالى صدورها سنوياً. وتوفر هذه السلسلة نظرة شاملة ودقيقة عن التغيرات المتسارعة في صناعة المعلومات والبرمجيات، بمتابعة تغير سمات الأسواق، وتصرف المستهلكين، وتطوير نماذج أداء الأعمال ومتابعة تعديل السياسات المناسبة ومستجدات التكنولوجيا. وتركز سلسلة الدراسات بدءاً من هذه الدراسة على تحليل ستة اتجاهات تتناول التغيرات في طرق تعلم الناس وتسوقهم وإدارة الأعمال والتواصل والوصول إلى المعلومات المعول عليها. كما ستدعم الشركة هذه السلسلة بمجموعة من الإصدارات الخاصة والاجتماعات وبحوث التسويق وتنظيم الفعاليات ذات العلاقة في إطار شبكة أعضائها وعملائها العاملين في مجال تقنيات المعلومات والبرمجيات. وهذه الاتجاهات الستة التي سترصد هي كالاتي:

1- **تطور استخدام البرامج كخدمة:** إن نشوء البرامج الجديدة وتطورها ساعد على انخفاض الأسعار، وتحسين الإنتاج وعزز الوصول إلى تطبيقات مميزة ومتقدمة. وأصبح مفهوم البرامج كخدمة أكثر استخداماً يوماً بعد يوم بفضل تعاضد استخدام الإنترنت والسرعة المتزايدة في الوصول إلى المعلومات. وقد أدى عزل البرامج عن القرص الصلب لجهاز الحاسوب الخاص بالمستخدم إلى انتشارها وعمق الوصول إلى الزبائن بشفافية، وخلق مفهوم الدفع مقابل الاستخدام، وساعد على الوصول إلى المعلومة مباشرة وسرعاً عملية إدخال التعديلات المطلوبة والترقيات للبرامج. أما بالنسبة لموزعي البرامج فقد اختصر هذا المفهوم وقت التسويق وساعد على الوصول إلى السوق بطريقة أسرع، وجعل المنتج قابلاً للتكيف مع احتياجات المستهلك، وأمن مردوداً ثابتاً عن طريق الاشتراكات المتدفقة.

وترى الدراسة أن هنالك عدة عوامل تحدد تغيير مفهوم البرامج كخدمة على مستوى المؤسسات والأفراد، منها توافر الأمن والخصوصية لدى مزودي المعلومات، وتأمين السرعة المطلوبة، بالإضافة إلى تأمين البنى التحتية من الأجهزة والمعدات التي من شأنها ضمان الوصول إلى المعلومات، وتوافر خيارات واسعة من المنتجات والخدمات الجديدة. وتتوقع الدراسة خلال السنة القادمة تعميق التوجه لإدخال تطبيقات البرامج إلى خادم الشبكات عوضاً عن الأجهزة الشخصية الموجودة في المكاتب وكذلك تعميق التوجه إلى استخدام التطبيقات التفاعلية مما سيشكل تحدياً للقائمين على صناعة البرمجيات للمسارعة في تطبيق هذه التوجهات. كما تتوقع الدراسة أن تبلغ قيمة التطبيقات الموجودة على شبكات الإنترنت حوالي 7.8 مليار دولار بحلول عام 2004 أي بزيادة قدرها 90% على مستواها الآن.

2- **تعزيز قيمة المعلومات:** تعتبر المعلومات أساس الاقتصاد الرقمي. وقد أصبحت الشركات التي ينحصر نشاطها في إعداد ونشر المعلومات الحديثة والموثوقة في حيرة من أمرها لأن شبكات الكمبيوتر الداخلية للمؤسسات وشبكة الإنترنت تؤمن الوصول إلى المعلومات بشكل فوري غير مسبوق للملايين من الناس إلا أن معظم المستخدمين لا يقدر أن هذه المعلومات لا تخلق أو تجمع من العدم وان هنالك جهداً مكثفاً وكلفة ترتبط بمراحل التجميع والإعداد والفرز. وقد قامت غالبية الشركات العاملة في مجال قواعد البيانات، والدوريات، ونشرات الأخبار، والأبحاث التسويقية، والبيانات المالية والمراجع بتأسيس مواقع شبكية لها على الإنترنت. وإذا لم

يدرك مستخدمو الإنترنت مدى قيمة هذه المعلومات، ورفضوا دفع رسوم مقابل استخدامها فإن ذلك سيفرز شركات تعتمد إلى قرصنة المعلومات التي قد لا تكون في غالبها معلومات دقيقة، وستضطر شركات المعلومات الأصلية إلى الخروج من شبكة الإنترنت، مما سيتسبب في حرمان المستخدمين من مصدر قيم للمعلومات.

وبوجه عام ترى الدراسة ضرورة لجوء شركات المعلومات إلى تعزيز وجودها على شبكة الإنترنت، رغم أن عملية التطور تواجهها تحديات داخلية وخارجية، وكذلك الإفادة من النماذج التي تعتمد النظام التفاعلي ومشاركة مطوري تقنيات الحاسوب لتطوير وسائل جديدة لحفظ وحماية هذا الإنتاج بشكل ملائم. وأخيراً، على شركات المعلومات تنقيف المستخدمين وزيادة وعيهم حول الكلفة والجهد الذي تبذله في مضمار إعداد المعلومات الحديثة والدقيقة والمعتمدة.

وتتوقع الدراسة أن تكون السنة القادمة مهمة في مجال تحديد مستقبل شركات المعلومات الموجودة على الإنترنت، ذلك لأنه دون حصولها على عائد جيد ومستمر ومع ضعف إدراك المستخدمين لقيمة المعلومات، سوف تختفي هذه المعلومات من الإنترنت تدريجياً دون أن يستفيد منها أحد.

3- تمكين المستهلك: نجحت التجارة الإلكترونية في تذليل عائق النفاذ في قطاعي الأعمال التجارية للأعمال (B2B) والأعمال التجارية للمستهلك (B2C)، ومع وجود المنافسة المباشرة فرض على البائعين الموجودين على الإنترنت خفض هامش الربح، وأضحت خدمة العملاء لها الأولوية المطلقة مما أعطى العملاء سلطة غير مسبوقة في الاختيار. وقد أصبحت الأعمال الناجحة تلك التي تركز على العميل، وتقدم خدمات تتلاءم مع احتياجات العملاء وتراعي عادات الشراء للأفراد، وبالتالي أصبح المستهلك يقضي وقتاً أقصر لإيجاد ما يريده تماماً وبسعر جيد. إن نجاح تمكين المستهلك يرتبط بمدى قدرة البائع على تقييم اهتمامات المستهلك وتلبية احتياجاته، ودون فهم حقيقي لمتطلبات المستهلك يصبح من المستحيل تحقيق أهداف المبيعات مما يجعل التسوق على الإنترنت شيئاً مملاً ومكرراً وعماماً مع مراعاة أن ذلك يقتضي توفير حماية المعلومات الخاصة بالمستهلك وتعزيز الخصوصية.

وترى الدراسة أن الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص لا بد أن تبني سياسة خدمة العملاء والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بهم وكيفية تخزين هذه المعلومات ومشاركتها واستخدامها بشفافية كي تتجح.

وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن حوالي 67% من العملاء الذين يمارسون التجارة الإلكترونية يهتمون بالمواقع التي تحافظ على الخصوصية ويتجنبون تلك المواقع التي لا تعد بالمحافظة على أمن البيانات الشخصية التي تجمعها من العملاء.

4- تعزيز البيئة الرقمية في أداء الأعمال: شهدت معظم الأعمال في الولايات المتحدة الأميركية تحولاً خلال العقد الأخير إلى بيئة الأعمال الرقمية في مجالات المحاسبة وإدارة المخازن ووضع جداول رصد إنتاجية العاملين والإنتاج. وقد ساعد هذا على زيادة أرباح هذه الشركات. وكان أحد العوامل المساعدة على تعزيز نمو الاقتصاد الأميركي. وبشكل عام فإن تحول الأعمال إلى التعامل الرقمي ساهم في خفض الكلفة، وزاد من التنافسية عن طريق تعميق الأسواق المحتملة مما خفض الأسعار، وجعل الهيكل الإداري للشركات أكثر مرونة وتكيفاً واستعداداً للتأقلم والتغيير.

وترى الدراسة أن تحويل الأعمال إلى بيئة الأعمال الرقمية سيستمر بقوة خاصة في قطاع الأعمال للأعمال التجارية خلال العام المقبل. ومن المتوقع من الشركات التي تعتمد في عملها البيئة الرقمية في خدمة قطاع الأعمال أن تقوم بأتمتة كافة مراحل عملية التوريد وإدارة العلاقات مع الزبائن. وسيكون لهذه الشركات نفاذ واسع إلى الأسواق، مما سيعظم قدرتها على المنافسة التي ستتعرض بدورها إيجابياً على المستهلك من حيث توفير خيارات أوسع في كافة المنتجات والخدمات. وتشير الدراسة إلى أن الإحصائيات المتوافرة تبرز أن النمو في الإنتاجية تضاعف

بشكل واضح من معدل 1.4% خلال الفترة من 1973-1995 إلى 2.8% خلال الفترة من 1995-1999، وذلك بسبب تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات منذ منتصف التسعينيات.

5- **التعلم المستمر وبلا حدود:** إن تطور التكنولوجيا المتسارع أحدث تغييراً جذرياً في وسيلة التعلم إذ أتاحت الإنترنت الوصول إلى كم هائل من المعلومات والمراجع التربوية النوعية لمن يرغب في التعليم لمختلف الأعمار. فمثلاً يستفيد الأطفال من برامج تعليمية مخصصة لهم يمكن الوصول إليها في المدرسة أو في المنزل، كما توفر هذه البرامج تقويماً للأداء. أما البالغون فإنهم يستفيدون من التعليم المستمر خلال مراحل حياتهم المختلفة سواء في العمل أو في أوقاتهم الخاصة عن طريق المئات من المواقع المتخصصة على شبكة الإنترنت والتعليم عن بعد.

وهكذا فقد أصبح التعليم مكوناً أساسياً للاقتصاد الرقمي، وتحاول الشركات المتخصصة لتحويل الأعمال على شبكة الإنترنت وتكييف أعمالهم لتلائم قطاع الأعمال (في هذه الحالة المدارس ومؤسسات التدريب) وقطاع المستخدمين (كالمدارس اللامنهجية ومدارس التعليم عن بعد) عبر شراكات عامة وخاصة بين المؤسسات التربوية والشركات المتخصصة في الإنترنت. وتتوقع الدراسة أن تتغير النظرة نحو التعليم خلال السنة القادمة وسيشهد قطاع التعليم في الإنترنت تحسناً مستمراً في النوعية، وتعدد الاختيارات والقدرة على الوصول إلى المعلومات، مع استمرار التحول إلى الاقتصاد الرقمي الذي سوف يعكس على أداء المدارس وقطاعاتها المختلفة على السواء. وبشكل عام، فإن الاستثمار في تكنولوجيا التعليم، سواء الخاص أو العام، سيجني فوائد تعليمية لا تعد ولا تحصى لملايين من البشر من مختلف الأعمار. كما تتوقع الدراسة نمو سوق التعليم عن طريق الإنترنت عشر مرات بحلول عام 2003 مقارنة مع مستواه عام 1998.

6- **مواكبة سياسات أداء الأعمال:** إن أداء الأعمال على الإنترنت أفرز تغييراً جذرياً وسريعاً في أسلوب أداء هذه الأعمال، لذلك فإن واضعي السياسات على المستويات المحلية يهتمون بمواكبة هذه التطورات لما لذلك من انعكاسات على البيئة التشريعية، وقد نجحت شركات التكنولوجيا منذ خمسة عشر عاماً في التأثير على وضع السياسات العامة ودائرة صنع القرار. ويحاول واضعو السياسات العامة في العالم تقنين صناعة التقنيات العالية يحفزهم على ذلك الحاجة الملموسة إلى التغيير، إلا أن النجاح في التغيير يتطلب شراكة بين واضعي السياسات والقائمين على صناعة التكنولوجيا، ودون هذه الشراكة، فإن القوانين المقترحة لن تكون مجدية من الناحية التقنية أو ضارة بنموذج أداء الأعمال. وغالباً ما تقترح صناعة التكنولوجيا حلولاً ناجحة وعملية بدون الحاجة إلى تشريعات مسبقة.

مع ذلك تشير الدراسة إلى أن هنالك تخوفاً من أن يلجأ واضعو السياسات إلى اقتراح حلول خاصة بهم بمعزل عن القائمين على قطاع هذه الصناعة، وفي هذه الحال سوف تكون هذه الاقتراحات غير قابلة للتنفيذ من الناحية التقنية ومعيقة للأعمال.

وترى الدراسة أنه على الشركات التي تفقد الاقتصاد الرقمي أن تبقى متحدة وملتزمة للوصول إلى حلول أو مواجهة تبعات زيادة التشريعات خلال السنة المقبلة خاصة التشريعات المرتبطة بالخصخصة والضريبة على التجارة الإلكترونية. ولذا فإنه من دون تقييم واضح واقتراح طرق متقدمة، فإن مستقبل الاقتصاد الرقمي قد يبقى أسير واضعي السياسات بدلاً من أن يكون بين أيدي المبدعين وأصحاب المبادرات في قطاع التكنولوجيا.

ضمان وضع المخاطر القطرية في الدول العربية

شمل الدليل الدولي للمخاطر القطرية في مجلده الصادر في تموز (يوليو) 2001، الذي يأتي ضمن سلسلة التقارير المالية المتخصصة التي تصدرها مجموعة (بي آر إس)، تصنيف (18) دولة عربية ضمن (140) دولة غطاها التقرير، جاءت (4) دول عربية منها في درجة المخاطرة المنخفضة جداً و (8) دول في درجة مخاطرة منخفضة ودولتان في كل من درجة مخاطرة معتدلة و درجة مخاطرة عالية و درجة مخاطرة عالية جداً، كما هو مبين في الجدول.

وقد حدد تصنيف الدول التي ورد ذكرها في التقرير، ومنها الدول العربية، وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يستند إلى ثلاثة مؤشرات تقويم فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب) ومؤشر تقويم المخاطر المالية (25%) ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (25%). وينقسم المؤشر المركب، وفق القيمة التي يسجلها، إلى مجموعات تعكس تصنيف درجة المخاطرة كآلاتي: من صفر إلى 49.5 (درجة مخاطرة عالية جداً) ومن 50.0 إلى 59.5 (درجة مخاطرة عالية) ومن 60.0 إلى 69.5 (درجة مخاطرة معتدلة) ومن 70.0 إلى 79.5 (درجة مخاطرة منخفضة) ومن 80.0 إلى 100.0 (درجة مخاطرة منخفضة جداً). وهذا يعني أنه كلما ارتفع المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

ويعد هذا المؤشر المركب من قبل مجموعة (بي آر إس) التي تملك الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1992، والذي كان يصدر منذ عام 1980 من قبل مؤسسة (انترناشيونال ريبورتس)، ويستند إلى نموذج قياسي واحصائي متطور ومفصل يسمح بالتحليل المنفرد لعملاء الشركة، ويستند إلى تحليل 22 عنصراً في إطار مكونات المخاطر السياسية (12 مكوناً) والمالية (5 مكونات) والاقتصادية (5 مكونات).

ويشمل مؤشر المخاطر السياسية الفرعي: درجة استقرار الحكومة والاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية وخريطة الاستثمار ووجود نزاعات داخلية وخارجية والفساد ودور الجيش في السياسة ودور الدين في السياسة وسيادة النظام والقانون والاضطرابات العرقية والاثنية ومصادقية التطبيق الديمقراطي ونوعية البيروقراطية.

أما مؤشر المخاطر المالية الفرعي فيشمل: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات وعدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، واستقرار سعر الصرف.

ويشمل مؤشر المخاطر الاقتصادية الفرعي: معدل دخل الفرد ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل التضخم ونسبة وضع الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يغطي الدليل توقعات للمخاطر القطرية لمدة (سنة) ولمدة (5) سنوات، من تاريخه، بإصدار مؤشر مركب مستقبلي وباستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية ويستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع الأسوأ والوضع المعقول والوضع الأفضل. ويفيد استخدام المؤشر المركب للتوقعات المستقبلية كأداة هامة من قبل محلي المخاطر القطرية.

وبالنظر إلى التوقعات الخاصة بالدول العربية بعد خمس سنوات نجد أن معظمها سيكون في درجة مخاطرة منخفضة ومعتدلة كما أن بعضها سيشهد تحسناً في درجة المخاطرة القطرية فيما قد يتراجع البعض الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك (6) وكالات للتقويم الائتماني تقدم خدمات التقويم السيادي وتقويم المؤسسات والشركات المالية، وهي ستاندر اند بورز وموديز ومجموعة فنتش (التي تكونت من اندماج فنتش ايبكا وداف أند فلبس وطومسون فانيناشال بانك ووتش عام 2000)، والوكالة اليابانية للتقويم الائتماني، وريتغ أند انفسمنت انفورميشن (التي تكونت من اندماج المعهد الياباني لأبحاث السندات ونيبون لخدمات المستثمرين عام 1998) وكابيتال انتيلجينس.

الرقم	القطر	الترتيب وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية (140 دولة) كما في 2001/7	تصنيف درجة المخاطرة كما في 2001/7	قيمة المؤشر المركب	
				قيمة المؤشر المركب وفق التوقع كما في 2001/7	قيمة المؤشر المركب كما في 2001
				1 سنة من تاريخه	5 سنوات من تاريخه
1	الإمارات	13	درجة	75.5	75.0
2	الكويت	14	مخاطرة	72.5	72.0
3	السعودية	25	منخفضة	70.5	74.5
4	سلطنة عمان	28	جدا	72.0	71.0
5	البحرين	37	درجة	74.0	71.5
6	تونس	57	مخاطرة	71.0	69.0
7	الأردن	59	منخفضة	74.0	74.0
8	المغرب	59		72.0	70.5
9	قطر	59		62.5	65.0
10	سوريا	64		63.5	68.0
11	ليبيا	66		69.0	68.5
12	مصر	75		70.0	
13	اليمن	93	درجة	63.5	69.0
14	الجزائر	101	مخاطرة معتدلة	60.0	69.0
15	لبنان	121	درجة	55.5	57.5
16	السودان	128	مخاطرة مرتفعة	47.0	54.5
17	العراق	133	درجة	44.0	52.5
18	الصومال	135	مخاطرة مرتفعة جدا	37.5	46.5

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع صناعية

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مشاريع صناعية قائمة والمطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تطويرها وإدارتها وتشغيلها.

مشاريع الشركة العربية للأسمنت:

1- مصنع الأسمنت بالمرقب

- التكاليف الاستثمارية: 14.5 مليون دولار.
- سنة الانشاء: 1965 .
- الطاقة التصميمية: 340.000 طن/ السنة.
- الطاقة الإنتاجية: 240.000 طن/ السنة.
- طلب السوق: 5.87 مليون طن/ السنة.

2- مصنع اسمنت سوق الخميس:

- التكاليف الاستثمارية: 40 مليون دولار.
- سنة الانشاء: 1975 .
- الطاقة التصميمية: مليون طن/ السنة.
- الطاقة الإنتاجية: 740.000 طن/ السنة.
- طلب السوق: مليون طن/ السنة.

3- مصنع اسمنت ليدة:

- التكاليف الاستثمارية: 40 مليون دولار.
- سنة الانشاء: 1976 .
- الطاقة التصميمية: مليون طن/ السنة.
- الطاقة الإنتاجية: 680.000 طن/ السنة.
- طلب السوق: 5.8 مليون طن/ السنة.

4- مصنع اسمنت زليتن:

- التكاليف الاستثمارية: 59.6 مليون دولار.
- سنة الانشاء: 1980 .
- الطاقة التصميمية: مليون طن/ السنة.
- الطاقة الإنتاجية: 780.000 طن/ السنة.
- طلب السوق: 5.8 مليون طن/ السنة.

مشاريع الشركة الوطنية للمنسوجات:

1- خط إنتاج القطن الطبي:

- الطاقة التصميمية: 95 طناً.
- الطاقة الإنتاجية: 23 طناً.
- طلب السوق: 98 طناً.

2- خط إنتاج السجاد المنسوج وغير المنسوج:

- الطاقة التصميمية: 3.700.000 متر مربع.
- الطاقة الإنتاجية: 2.060.000 متر مربع.
- طلب السوق: 7.886.000 متر مربع.

3- خط إنتاج البطاطين:

- الطاقة التصميمية: 800.000 قطعة/ السنة.
- الطاقة الإنتاجية: 182.000 قطعة/ السنة.
- طلب السوق: 2.500.000 قطعة / السنة.

مشاريع الشركة الوطنية للصابون ومواد التنظيف:

1- خط إنتاج مسحوق الصابون اليدوي:

- الطاقة التصميمية: 20.000 طن.
- الطاقة الإنتاجية: 9.049 طن.
- طلب السوق: 98.000 طن.

2- خط إنتاج مسحوق صابون غسالة:

- الطاقة التصميمية: 10.000 طن.
- الطاقة الإنتاجية: 5.078 طن.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب 80651 - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: 6/2325084/218213351271

فاكس: 3351271/218213608183

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاية أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.